تلاميذ إحدى المدارس يتلقون التدريب على استخدام الكمبيوتر في بنن حيث لا تكاد نسبة تغلغل الإنترنت تتجاوز ٤٢٪.

إفريقيا الرقمية

التكنولوجيا يمكن أن تكون منصة انطلاق لنمو أسرع وأكثر احتواءً للجميع

فيرا سونغوي

مع تحول عدد متزايد من البلدان إلى استخدام المنصات التكنولوجية في تقديم الخدمات، لحقت البلدان منخفضة الدخل هي الأخرى بركب الطفرة الرقمية، بل من المحتمل أن تكون الأكثر استفادة على الإطلاق من هذه الطفرة في ظل استخدام السياسات الملائمة.

وتتيح الرقمنة فرصا لتحقيق قفزات هائلة في مسيرة التنمية. وتسهم التكنولوجيا الرقمية في تخفيض التكلفة وتعزيز الكفاءة، مع حماية الشمول. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تتيح التكنولوجيا الرقمية وسيلة لتقديم الخدمات في حالة عدم كفاءة المؤسسات التقليدية. ولكن لا يزال تحقيق إمكانات التكنولوجيا أمرا بعيد المنال. وسيتطلب ذلك ضخ استثمارات إضافية في البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوافر بيئة من السياسات التمكينية، ومهارات كافية، واتخاذ خطوات لضمان الخصوصية والأمن.

وتواجه إفريقيا على وجه الخصوص العديد من التحديات. فبينما يتعافى النمو ليصل إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩ حسب التوقعات، تحتاج القارة إلى زيادة معدل النمو بثلاثة أضعاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وفي ظل أن حوالي ٣٣٪ من سكان القارة يعيشون في فقر مدقع، يعد نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي البالغ ٠,٦٪ غير كاف للمساعدة على نحو ملموس في تحقيق هذه الأهداف. ولا يتوافر للحكومات، التي يزيد متوسط ديونها عن ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، سوى حيز محدود للاستثمار في البنية التحتية

الصورة: GETTY IMAGES / YANICK FOLLY; ART: ISTOCK / IVANASTAR

الاقتصادية والاجتماعية. ويتعذر على أكثر من ٦٠٪ من السكان الحصول على الخدمات المالية. لذلك توجد حاجة إلى عمل المزيد، ويمكن أن يكون للرقمنة دور أساسي في هذا الصدد.

وتكافح البلدان منخفضة الدخل حول العالم من أجل الحفاظ على النمو في ظل تباطؤ الطلب العالمي وتراجع أسعار السلع الأولية. وبينما يبدو أن البلدان المصدرة ذات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة أفضل أداء من غيرها، فإنها تستنزف ميزانياتها لتمويل الاستثمارات السريعة في البنية التحتية. ويجب على البلدان منخفضة الدخل زيادة مدخراتها، وتحسين جودة استثماراتها، والأهم من ذلك رفع معدل العائد على الاستثمارات الجديدة بهدف إدارة الدين وتوفير حيز في المالية العامة للإنفاق على القطاع الاجتماعي.

ويمكن للاقتصاد الرقمي المساعدة في تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث طرق:

أولا، يمكن تحقيق وفورات هائلة من خلال تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وشفافيتها. فباستخدام التكنولوجيا الرقمية، استطاعت رواندا زيادة إيراداتها السنوية بأكثر من ٦٪. وتمكنت دولة جنوب إفريقيا من تخفيض تكلفة تحصيل الضرائب بنسبة ٢٢٪. ومن خلال تقليل الوقت اللازم لتأسيس الشركات، واستخدام منصات التجارة الإلكترونية، تمكنت بلدان مثل موريتانيا ورواندا والسنغال من تشجيع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وحققت الهند وفورات بقيمة ٩٩ مليار دولار أمريكي من خلال نظام الهوية الرقمية (Aadhaar) الذي ساهم في تخفيض تكلفة تقديم الخدمات ووصولها إلى نسبة أكبر من الفئات السكانية المعوزة.

ويوجد دور مهم أيضا للتطبيقات الإلكترونية المبتكرة. ففي ملاوي، يساعد التطبيق الإلكتروني "onebillon's onecourse"، المستخدم في تعليم القراءة والكتابة والرياضيات، على تحسين المهارات الحسابية في الصفوف الدراسية من الأول للثالث وتضييق الفجوة بين الجنسين في مهارات القراءة والرياضيات، وذلك حسب دراسة نشرت في صحيفة Frontiers in Psychology. وفي رواندا، يستخدم المرضى برنامج "Babyle" الذي يتم تثبيته على الهاتف المحمول، ويستفسر منهم عن أعراضهم، ويقدم لهم معلومات أو يحيلهم إلى أطباء إذا لزم الأمر. ووفقا لنشرة Mobile Health News، يستفيد من هذا البرنامج ٣٠٪ من السكان البالغين، ويبلغ عدد الاستشارات التي يتلقاها البرنامج يوميا ٢٠٠٠ استشارة في المتوسط.

ثانيا، يمكن للتكنولوجيا مساعدة البلدان منخفضة الدخل في تحسين بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال زيادة فرص حصولها على التمويل. وتتمثل إحدى هذه الفرص في التجارة الإلكترونية التي تناسب خصوصا المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد على ٨٠٪ من الشركات الإفريقية. وتتيح منصات التجارة الإلكترونية التعامل مع مجموعة أكبر من المشترين. وبعض هذه المنصات يقدم خدمات تسهم في تخفيض التكلفة بدرجة كبيرة — مثل معالجة المدفوعات، وخدمة العملاء، والشحن، وخدمة رد المشتريات، والتوصيل.

كذلك تسهم التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي. فشبكة تحويل الأموال النيجيرية، ستيلر (Stellar)، تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة، مثل المعاملات المصرفية والمدفوعات الصغيرة والتحويلات، للمواطنين الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية. وتتيح مدفوعات الهاتف المحمول أيضا الحصول على منتجات مالية أكثر تعقيدا. ففي عام ٢٠١٧، طرحت كينيا سندات M-Akiba، وهي سندات حكومية ذات قيمة منخفضة تبلغ ٣٠٠٠ شيلينغ كيني (أو ٣٠ دولارا أمريكيا)، ولا تباع إلا من خلال مدفوعات الهاتف المحمول.

ثالثا، يسهم الاقتصاد الرقمي في انفتاح قطاع الخدمات الذي يمثل نسبة متزايدة من الاقتصاد في العديد من البلدان منخفضة الدخل. ففي ظل تطبيق السياسات الملائمة، يمكن للبلدان منخفضة الدخل أن تجد لنفسها ميزة نسبية في عدد من المجالات، مثل النقل والتوصيل والتشخيص الطبي والمحاسبة. فعلى سبيل المثال، يعمل ما يزيد على ١٠ آلاف موظف عبر مراكز الاتصالات التابعة لشركة iSON BPO في نيجيريا وغانا وليبيريا وسيراليون وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر. وفي موريشيوس، يعمل ١٢ ألف مواطن في قطاع التعهيد الخارجي لعمليات الشركات. وفي مصر، حسب تقديرات شركة الاستشارات فروست آند سوليفان (Frost & Sullivan)، تزيد قيمة سوق التعهيد الخارجي لعمليات الشركات على ١,٢ مليار دولار أمريكي. وفي الفلبين، تولد سوق التعهيد الخارجي لعمليات الشركات ثلث مجموع إيرادات التصدير، ويعمل بها ١,٣ مليون مواطن.

إمكانات الهاتف المحمول

وتشير تقديرات مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution) إلى أن تكنولوجيات وخدمات الهاتف المحمول في إفريقيا نشأت عنها قيمة اقتصادية تجاوزت ١٥٠ مليار دولار أمريكي اعتبارا من عام ٢٠١٥. ودعم النظام الاقتصادي القائم على الهاتف المحمول ٣ ملايين وظيفة، كما ساهم بحوالي ١٤ مليار دولار أمريكي في الإيرادات الضريبية في عام ٢٠١٧. وحسب تقديرات شركة الاستثمار بارتيك بارتنرز (Partech Partners) لعام ٢٠١٨، بلغت إيرادات الشركات المنشأة حديثا في إفريقيا، لا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ما يزيد على ١,١ مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى تزايد زخم الاقتصاد الرقمي في إفريقيا.

غير أن هذه المكاسب لا تمثل سوى نسبة صغيرة من مكاسب التنمية التي يمكن أن تتحقق في إفريقيا بفضل الاقتصاد الرقمي. فبالرغم من تنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان الإفريقية منذ أكثر من ٣٠ عاما، لا تزال هذه البلدان متأخرة فيما يتصل بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرص الحصول على هذه التكنولوجيا واستخدامها، والمهارات ذات الصلة. وفي حين يقدر تغلغل خدمات الهاتف المحمول بنسبة ٤٤٪ في عام ٢٠١٧، بلغ متوسط تغلغل خدمات الإنترنت ٢٠٪ فقط، مع وجود تفاوتات كبيرة — من ٩٠٪ في كينيا إلى ٣٪ في النيجر. وفي عام ٢٠١٧، لم يشترك في خدمات الإنترنت عالي السرعة سوى ٧٪ من الأسر الإفريقية.

من الأهمية بمكان أن تُوَزَّع منافع الرقمنة فيما بين السكان كافة.

والخبر السار هو أن العديد من البلدان الإفريقية والمنظمات الإقليمية تعكف حاليا على وضع سياسات واستراتيجيات وإجراءات تنظيمية للاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة. ويمكن تحقيق نتائج هائلة من خلال الاستثمارات المدروسة في البنية التحتية التكنولوجية وإتاحة بيئة داعمة تكافئ المبتكرين.

ويمكن القول بأن التكنولوجيا ربما تكون أفضل محفز للاستثمار. لماذا؟ بسبب التراجع المستمر في تكلفة استخدام أجهزة الحاسب الآلي والتخزين والربط الشبكي وشاشات العرض وخدمات الإنترنت وغيرها من العناصر ذات الصلة. فقد انخفض متوسط تكلفة الهاتف المحمول الذي يتضمن بعض خصائص الهواتف الذكية مما يزيد على ٢٠٠ دولار في ٢٠٠٨ إلى ٢٠ دولارا في ٢٠١٨. وخلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، انخفضت تكلفة الخمسمائة ميغابايت من البيانات من ٣٠ دولارا تقريبا إلى ٥ دولارات. ويتيح انخفاض التكلفة على هذا النحو قوة اقتصادية كبيرة من شأنها تعزيز الشمول وزيادة مشاركة النساء في القوة العاملة. ويمكن عزو النمو في قطاع التعهيد الخارجي لعمليات الشركات إلى هذا العامل ولو جزئيا على الأقل.

وبالرغم من أهمية توفير بيئة مواتية للتكنولوجيا في كل بلد، تكمن المنفعة الحقيقية في تمكين التشغيل البيني بين البلدان. ويتطلب ذلك تنظيما وتنسيقا. فلنتخيل مثلا إلى أي مدى ستقل قيمة الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الإنترنت إذا لم يمكن تشغيلها إلا داخل البلدان وليس فيما بينها. وسيتيح إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إطارا لوضع المعايير التكنولوجية والتنسيق والتشغيل البيني لدعم التجارة بين الحدود.

وسيكون للتكنولوجيا دور مزدوج في تعزيز منطقة التجارة الحرة. فمن خلال تسريع وتيرة التنفيذ وأتمتة العمليات وتخفيض التكاليف، ستشجع التكنولوجيا التجارة عبر الحدود. وسيمكن كذلك فتح مجالات جديدة، مثل التجارة والخدمات الرقمية، بما في ذلك التصدي لكابوس الدعم اللوجيستي لسلاسل العرض في أجزاء عديدة في إفريقيا. ومن شأن الهواتف المحمولة، والشبكات ذات النطاق العريض، وخدمات السحابة الإلكترونية، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الكبيرة، المساهمة في تخفيض تكلفة التخطيط والجدولة الزمنية والرصد والتوصيل وإدارة السلع بدرجة كبيرة، مما يتيح فرصة كبيرة لخلق وظائف جديدة.

توزيع المنافع

ومن الأهمية بمكان أن توزع منافع الرقمنة فيما بين السكان كافة. وربما يوجد حوالي ٥٠٠ مليون مواطن إفريقي دون هوية قانونية. وهو ما يعني أن نصف سكان القارة تقريبا غير قادرين على المساهمة بشكل ملموس في النمو الاقتصادي أو الحصول على الخدمات اللازمة لزيادة رفاهتهم. وتعد الهوية الرقمية، أي القدرة على التحقق من هوية شخص أو شركة ما إلكترونيا، هي الأساس الذي تقوم عليه منصات الاقتصاد الرقمي، كما تتيح حلا فعالا لأزمة الهوية.

وفي اجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد في فبراير ٢٠١٩، دُعيت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا إلى التعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومبادرة إفريقيا الذكية وغيرهما من أجل وضع استراتيجية للهوية والتجارة الرقميتين — وهي بادرة واضحة على إدراك قادة إفريقيا لهذه المشكلة الملحة. ويقوم الاقتصاد الرقمي على الثقة. لذلك من الضروري أن يكون لدى إفريقيا التنظيم الكافي، لا سيما في مجالات خصوصية البيانات وحوكمة البيانات والأمن الرقمي.

ومن اللازم توافر بنية تحتية رقمية ومهارات رقمية واستثمارات إضافية كي تستفيد القارة الإفريقية من جميع منافع الاقتصاد الرقمي. وتشير تقديرات بنك التنمية الإفريقي إلى أن ٢,٦٪ فقط من الإنفاق على البنية التحتية في إفريقيا تم توجيهه إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٠١٦. وتمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أداة قوية لجذب مزيد من الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويهيئ استقرار الاقتصاد الكلي المجال للاستثمارات العامة والخاصة في تنمية البنية التحتية والمهارات الرقمية. وفي الوقت نفسه، تتيح الرقمنة فرصا لمواجهة القضايا الهيكلية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مثل تعبئة الإيرادات، وإدارة الدين، وإدارة المصروفات العامة. ويمكن لصندوق النقد الدولي، من خلال العمل التحليلي والحوار بشأن السياسات مع البلدان منخفضة الدخل، المساعدة في زيادة الوعي وخيارات السياسات من أجل استغلال الروابط بين السياسة الاقتصادية الكلية والرقمنة. وبالمثل، يجب أن تكون المؤسسات الحكومية قادرة على وضع المعايير والأطر التنظيمية اللازمة لتعظيم مكاسب النظام الرقمي والحد من المخاطر المصاحبة له. FD

فيرا سونغوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.